الموقف الروسي من التنافس الدولي في آسيا الوسطى (٢٠٠٠-٢٠٢٢)

Russia's Position on International Competition in Central Asia (2000-2022)

يونس شعبان طه

طالب ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

أسامة فاروق مخيمر

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الجهود التي بذلها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سبيل استعادة مكانة روسيا كقوة كبرى، مع التركيز على منطقة آسيا الوسطى باعتبارها ذات أهمية إستراتيجية بالغة للأمن القومي الروسي، في ظل تصاعد حدة التنافس الدولي في المنطقة، وسعت الدراسة إلى معالجة الإشكالية البحثية من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي: "ما هو الموقف الروسي من التنافس الدولي في آسيا الوسطى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢؟" كما تناولت الدراسة الإجابة على التساؤلات الفرعية المتعلقة بمحددات السياسة الخارجية الروسية، وموقفها من التنافس الدولي، وآليات تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة. اعتمدت الدراسة على منهج صنع القرار، وانقسمت إلى أربعة محاور رئيسية: تناول المحور الأول مؤسسات صنع القرار في السياسة الروسية، بينما تناول المحور الثاني محددات السياسة الخارجية الروسية، أما المحور الثالث فتناول آليات تنفيذ السياسة الروسية في آسيا الوسطى، بينما تناول المحور الرابع الموقف من التنافس الدولي في المنطقة. خلصت الدراسة إلى أن عملية صنع القرار في روسيا تتحدد وفقاً لحجم المشكلة وتُدار بين الحكومة ووزارة الخارجية، كما أظهرت أن القوى الكبرى كثفت جهودها لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى نظراً لموقعها الاستراتيجي وأهميتها الاقتصادية، وفي هذا السياق، انتهجت روسيا سياسة التدخل العسكري كأداة رئيسية لتعزيز نفوذها الإقليمي، والحد من التوسع الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب احتواء النفوذ الصيني المتزايد، وذلك لضمان حماية مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: روسيا، آسيا الوسطى، السياسة الخارجية، التنافس الدولي بآسيا الوسطي، التدخل العسكري الروسي.

Abstract:

This study aimed to analyze the efforts made by Russian President Vladimir Putin to restore Russia's status as a major power, focusing on the Central Asian region as it is of great strategic importance to Russian national security, in light of the escalation of international competition in the region. The study sought to address the research problem by answering the main question: "What is the Russian position on international competition in Central Asia during the period 2000-2022?" The study also addressed the sub-questions related to the determinants of Russian foreign policy, its position on international competition, and the mechanisms for implementing its strategy in the region. The study relied on the decision-making approach, and was divided into four main axes: the first axis dealt with decision-making institutions in Russian politics, while the second axis dealt with the determinants of Russian foreign policy, the third axis dealt with the mechanisms for implementing Russian policy in Central Asia, and the fourth axis dealt with the position on international competition in the region. The study concluded that the decision-making process in Russia is determined by the size of the problem and is managed between the government and the Ministry of Foreign Affairs. It also showed that major powers have intensified their efforts to enhance their influence in Central Asia due to its strategic location and economic importance. In this context, Russia has adopted a policy of military intervention as a major tool to enhance its regional influence, limit the Western expansion led by the United States and the European Union, and contain the growing Chinese influence, in order to ensure the protection of its economic and geopolitical interests in the region.

Keywords: Russia, Central Asia, foreign policy, international and regional competition in Central Asia, Russian military intervention.

المقدمة:

تُعدّ منطقة بحر قزوين ثاني أكبر المناطق للاحتياطات النفطية في العالم بعد الشرق الأوسط، مما يمنح المتحكم بها السيطرة على إمدادات نفطية تفي باحتياجاته وتحقق فائضًا في الإنتاج النفطي. وقد ازدادت أهمية تلك المنطقة بعد أحداث جورجيا (أوسيتا الجنوبية) وتداعيات أحداث أوكرانيا. ولما كانت لمنطقة آسيا الوسطى تلك الأهمية بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، كان على روسيا توطيد علاقتها مع هذه الدول وضمّها تحت رايتها، خاصّة أن هذه الدول تمثل روسيا، مما يجعلها ضمن نطاق الأمن القومي لروسيا الاتحادية، التي لا تقبل المساس بها، إذ إن الوجود الأجنبي في هذه الدول يُمثل أكبر مهددات الأمن القومي الروسي.[١]

وقد اختلفت أهمية تلك المنطقة لروسيا وفقًا لرؤية القيادة السياسية ودورها في المحيط الخارجي. فقد سعت روسيا الاتحادية في ظل قيادة "**فلاديمير بوتين**" إلى انتهاج سياسة خارجية مغايرة لتلك التي انتهجها سابقه، سعيًا إلى استعادة مكانتها الدولية السابقة، والاستفادة من الموقع الاستراتيجي والموارد الاستراتيجية الهائلة لمنطقة آسيا الوسطى، إضافةً إلى حماية حدودها ومصالحها وأمنها القومي من أطماع الدول الكبرى المنافسة لها في منطقتها الإقليمية وفي خارجها.

وبناءً على ذلك، ستتناول هذه الدراسة "**موقف روسيا من التنافس الدولي في آسيا الوسطى**" خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٢، والتي تشمل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين تجاه دول آسيا الوسطى: (أوزباكستان، طاجيكستان، قرغيزستان، كازاخستان، تركمانستان)، وذلك لمعرفة السياسة الخارجية الروسية ومحددات وآليات روسيا تجاهها، كما ستتناول الدراسة موقف روسيا من التنافس في المنطقة وكيف حاولت الحفاظ على نفوذها في المنطقة.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة من محاولة التعرف على السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى، لمعرفة أهمية المنطقة لروسيا، ومحددات السياسية الخارجي الروسية تجاه المنطقة، وذلك للتعرف على الموقف الروسي من التنافس الدولي في تلك المنطقة، وهل نجحت روسيا في حماية نفوذها في المنطقة أم حققت الدول الأخرى أهدافها، لذلك يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في "**ما الموقف الروسي من التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٢**"؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، وهي:

- ما محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى؟
- ما أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا؟
- ما أهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة آسيا الوسطى؟
- ما آليات روسيا في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية في دول آسيا الوسطى؟
- ما موقف روسيا من التنافس الدولي في آسيا الوسطى؟

أهداف الدراسة:

١- تحليل محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى.
٢- التعرف على أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا.
٣- معرفة آليات الدولة الروسية تجاه دول آسيا الوسطى.
٤- بيان موقف روسيا من التنافس الدولي في آسيا الوسطى.
٥- التعرف على نتيجة السياسة الروسية لتحجيم التنافس الدولي في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على السياسة الخارجية لروسيا، وتركّز الدراسة على منطقة آسيا الوسطى باعتبارها إحدى أهم المناطق ذات الصلة بالأمن القومي الروسي، حيث تسلط الضوء على موقف روسيا من التنافس الدولي في هذه المنطقة، وكذلك محددات وآليات السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه الدول في ظل التنافس الدولي.

يأمل الباحث أن تمثل هذه الدراسة إضافة للمكتبة المصرية والعربية في مجال الدراسات السياسية والدولية، من خلال تحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى ومعرفة المحددات والآليات، ومعرفة موقف روسيا من التنافس الدولي في آسيا الوسطى.

نطاق الدراسة:

أولًا: النطاق الزماني

يمثل النطاق الزماني للدراسة في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٢. وقد تم اختيار عام ٢٠٠٠ نظرًا لكونها بداية تولي بوتين حكم روسيا، مما يتيح تحليل مدى تغير السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى خلال عهده، لتشمل فترة الدراسة النهوض الروسي ومراحل السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى في تلك الفترة وتناول العديد من الأزمات الإقليمية وموقفها من التنافس الدولي في المنطقة حتى عام ٢٠٢٢، ومعرفة المحددات والآليات الروسية المختلفة تجاه المنطقة.

ثانيًا: النطاق المكاني

يتمثل النطاق المكاني للدراسة في دولة روسيا الاتحادية التي يصل عدد سكانها حسب الإحصائيات الأخيرة عام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١٤٤.٢ مليون نسمة حيث تبلغ مساحتها ١٧،٠٧٥،٤٠٠ كم^{٢}، وتقع روسيا بين

خطي عرض ٤١ ° و٨٢ ° شمالًا، وخطي طول ١٩ ° شرقًا و١٦٩ ° غربًا، وتعد روسيا حلقة وصل بين قارتي أوروبا وآسيا، فيحدها من الشرق بحر بيرنغ وبحر أخوتسك وبحر اليابان، وهذه البحار الثلاثة تتفرع من المحيط الهادئ، أما من الغرب تحدها بيلاروسيا، لاتفيا إستونيا، خليج فنلندا، والنرويج، ويقع إقليم كالينينغراد الروسي بين ليتوانيا وبولندا، بينما يحدها من الشمال بحر بارنتس، بحر كارا، بحر لابتيف، بحر شرق سيبريا، وبحر تشوكوتكا، وجميع هذه البحار تتفرع من المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب تحدها الصين، ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان، وجورجيا والبحر الأسود ، وذلك بهدف تحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى، لما لهذه الدول من أهمية كبرى بالنسبة للدولة الروسية، بالإضافة إلى القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين.

منطقة آسيا الوسطى منطقة تضم كلًا من أوزبكستان، وتركمانستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان. وعلى الرغم من أنها لا تطل على أي من البحار المفتوحة، فإن موقعها الجغرافي يجعلها ذات أهمية كبرى. تقدر مساحة المنطقة بحوالي ٤ ملايين كيلو متر مربع، وتمتد من غرب الصين (مقاطعة سينكيانغ أو تركستان الشرقية) شرقًا، إلى بحر قزوين وإيران غربًا، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٦٠ مليون نسمة، يتحدثون عدة لغات، أبرزها: الطاجيكية (الفارسية)، والقيرغيزية، والاوزبكية، والكازاكية، والتركمانية، والمغولية، ومعظمها ينتمي إلى اللغات ذات الأصول التركية.[٢]

الإطار المفاهيمي للدراسة:

١ – السياسة الخارجية:

عرَفها د/حامد ربيع، على أنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية". ويعني هذا التعريف أن أي نشاط تقوم به أي جماعة أو حتى التعبير الذاتي بشكل فردى، يندرج تحت مسمى السياسة الخارجية.[٣]

كما عرّفها الدكتور محمد السيد سليم بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة، من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".

وبشكل عام، يمكن النظر إلى السياسة الخارجية على أنها عملية تهدف إلى تعظيم المنافع والمكاسب للدولة، حيث يقوم صانع القرار بتحديد أهداف الدولة، ويتم ترتيب هذه الأهداف حسب أهميتها وأولوياتها بالنسبة للدولة، وتحديد الخيارات المختلفة لدى صانع القرار والتي تمكنه من تحقيق هذه الأهداف.

٢ – التنافس الدولي:

يعرف التنافس الدولي بأنه: وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف.[٤]

ويعرف التنافس الدولي اصطلاحا بأنه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي والذي يعتبر نشاط يسعي من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر ويمك نأن يكون داخل المجتمع الواحد.

٣ – محددات السياسة الخارجية:

إن صنع السياسة الخارجية يتبع مجموعة محددة من البدائل بناءً على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تنظم خيارات الدولة في سلوكها الخارجي، ويُقصد بها تحديد السياسة الخارجية بأنها مجموعة العوامل التي تعيش بشكل أو بآخر في ممارسة وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، وتعني أيضًا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من العوامل المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.[٥]

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة على منهج صنع القرار في تحليل وتفسير موقف روسيا من التنافس الدولي في آسيا الوسطى، ومعرفة آليات ومحددات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى.

منهج صنع القرار:

هو منهج يقوم على الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بدرجة من عدم اليقين، لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة، ومن مقولات هذا المنهج:

- أن السياسة في النهاية هي عملية صنع القرارات. وعملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسة السياسية حيث إنه يشير إلى التفاعل بين المشاركين في تقرير السياسات العامة والسياسة الخارجية للدولة.[٦]
- يزعم هذا المنهج أن الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، إلا أن أفعالها يقوم بها من يتحدثون باسمها، وعليه فإن الدولة بمعنى ما هي صانعو قراراتها.

سيتم تطبيق هذا المنهج عن طريق معرفة صانعي القرار، وعلاقتهم بتغير النظم السياسية وتغير السياسة الخارجية للدولة، والسياق الذي أدى إلى اتخاذ هذه القرارات، مع معرفة تبعات هذه القرارات على السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى، ومدى انعكاسها على المصلحة الوطنية الروسية.

الدراسات السابقة

سيتم تقسيم الدراسات السابقة إلى محورين، يتناول المحور الأول الدراسات المتعلقة بدول آسيا الوسطى، بينما يتناول المحور الثاني الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية وذلك كالتالي:

المحور الاول: الدراسات المتعلقة بدول آسيا الوسطى:

١- عبد الله فلاح عودة، دراسة بعنوان "التنافس الدولي في آسيا الوسطى (١٩٩١-٢٠١٠).

هدفت الدراسة الى تحليل الاهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى، والذي جعلها محط اهتمام وتنافس دولي وإقليمي على موارد المنطقة وبخاصة "الطاقة".، فتمثلت المشكلة البحثية في محاولة التعرف على سياسة روسيا تجاه المنطقة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة وهو ما طبيعة وأبعاد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، وتم تقسيم الدراسة إلى ٦ فصول: تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، بينما تناول الفصل الثاني الموقع الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى، أما الفصل الثالث تناول المصالح والأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى، بينما تناول الفصل الرابع السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى، أما الفصل الخامس فتناول مصالح الصين الإستراتيجية في آسيا الوسطى، وأخيرًا تناول الفصل السادس البعد الإقليمي للتنافس في منطقة آسيا الوسطى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة ارتباطية تتأثر سلباً وإيجاباً بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول المنطقة وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث تعمل الولايات المتحدة على تحجيم النفوذ الروسي، بينما تقوم روسيا بالتعاون مع الصين وإيران للحد من النفوذ الأمريكي وحماية مصالحها في المنطقة.[٧]

٢- سليم كاطع، دراسة بعنوان "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية دول آسيا الوسطى والسياسة الخارجية الامريكية تجاه تلك الدول، ومحاولة توقع مستقبل السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى، حاولت الدراسة الإجابة على المشكلة البحثية والتساؤل الرئيسي المتمثل في "هل دخول دول آسيا الوسطى في صلب اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية سيمكنها من فرض السيطرة الجيو–سياسية عليها، بهدف التحكم في إمكانات الطاقة التي تزخر بها حاضرًا ومستقبلًا، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي للإجابة على تساؤل الدراسة. تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى، بينما تناول المبحث الثاني أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى، أما المبحث الثالث فقد تناول مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة حظيت دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا باهتمام متزايد من الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المكانة المتميزة التي تتمتع بها على المستويين الإقليمي والدولي، نظرا لموقعها الجغرافي وامتلاكها كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، كما شكلت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنوا الحرب على الإرهاب، والتي بدأت بأفغانستان وما تبعها من انتشار قواعد عسكرية في آسيا الوسطى.[٨]

٣- لزهر وناسى، دراسة بعنوان "التفاعلات الاستراتيجية في اسيا الوسطى: دراسة في العلاقات بين مثلث القوى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا)".

هدفت الدراسة إلى تناول التفاعلات الجيوسياسية والجيواقتصادية والاستراتيجية في آسيا الوسطى في سياق صراع القوى الكبرى بعد الحرب الباردة، حيث اعتُبرت المنطقة محورية في "اللعبة الكبرى الجديدة" للسيطرة على أوراسيا، نظرًا لأهميتها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية للولايات المتحدة والصين وروسيا. حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤل الرئيسي المتمثل في " إلى أي مدى تشكل منطقة آسيا الوسطى مجالًا حيويًا لإدارة التفاعلات الإستراتيجية بين أقطاب المثلث الإستراتيجي الولايات المتحدة، الصين، روسيا، واعتمدت الدراسة على التكامل المنهجي حيث استخدمت المنهج التاريخي ومنهج التحليل الجيوسياسي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، وتم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول: تناول الفصل الأول ديناميات آسيا الوسطى الجيوبوليتيكية ما بعد الاتحاد السوفيتي، بينما تناول الفصل الثاني السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى: الزاوية

الجيواستراتيجية من المثلث الاستراتيجي، أما الفصل الثالث فقد تناول التوجه الصيني نحو آسيا الوسطى: الزاوية الجيواقتصادية من المثلث الاستراتيجي، بينما تناول الفصل الرابع الإستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى: الزاوية الجيوسياسية من المثلث الإستراتيجي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن السيطرة عليها تُعد خطوة نحو الهيمنة على آسيا وفق النظريات الجيوسياسية، كما أوضحت أن تفاعل القوى الكبرى تحكمه المتغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوأمنية، وتختلف أولويات كل دولة في إدارة هذا الصراع تبعًا لمصالحها الاستراتيجية.[٩]

4- **Buszynski, Leszek, "Russia's New Role in Central Asia".**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الروسي الجديد في منطقة آسيا الوسطى بعد تولي بوتين الحكم، وحاولت الدراسة الإجابة على التساؤل المتمثل في ما هو الدور الجديد لروسيا في منطقة آسيا الوسطى بعد تولي بوتين، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور: تناول المحور الأول التدخل الأمريكي، بينما تناول المحور الثاني الردود الروسية، أما المحور الثالث فتناول التجمعات الإقليمية الجديدة، بينما تناول المحور الرابع التواجد العسكري الموسع، أما المحور الخامس فتناول تعزيز العلاقات مع الحكام المحليين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن خلال عهد يلتسين، تلاشى الاهتمام الروسي بآسيا الوسطى بسبب زعمه أنها تُكلف الدولة الروسية الكثير دون فائدة، ولكن عندما تولى فلاديمير بوتين الرئاسة في روسيا، تحركت روسيا لتعزيز دورها في المنطقة بسبب الأصولية الإسلامية، والخوف من النزوح من قِبل أمريكا، ووجود احتياطيات النفط والغاز الطبيعي، كما أن بوتين اعتمد على القادة الاستبداديين المحليين للتأثير في تلك الدول والتحكم فيها، مما يعرض روسيا للتغيير السياسي الإقليمي بسبب تلك الأنظمة الاستبدادية.[١٠]

المحور الثاني: الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية:

١- كاش محمد، رافع مبارك، دراسة بعنوان "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحولات في السياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. حاولت الدراسة الإجابة على المشكلة البحثية والتساؤل الرئيسي للدراسة المتمثل في "هل استطاعت روسيا أن تلعب دور وأن يكون لها مكانة على الساحة الدولية منذ ١٩٩١-٢٠١٠، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، تناول المحور الأول التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، بينما تناول المحور الثاني تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، أما المحور الثالث فقد

تناول الموقف الروسي من التحولات في النسق الدولي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن روسيا سعت في سبيل تحقيق اهدافها المتمثلة في ابراز مكانة قوية ودور مهم في العلاقات الدولية إلى عدد من الوسائل والأساليب التي لم تقتصر على الناحية السياسية فحسب، وإنما امتدت لتشمل باقي النواحي العسكرية والاقتصادية وما يسمى بالقوة الناعمة من إعلام وثقافة وغير ذلك، وفيما يتصل بالمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، فقد عملت موسكو على وضع إستراتيجية سعت من خلالها إلى الوصول إلى تلك المصالح وتحقيقها والحفاظ عليها. تمثلت أولى ملامح تلك الإستراتيجية في محاولة إنهاك قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة من خلال مزاحمتها في القضايا الشائكة والحساسة بالشرق الأوسط.[١١]

٢- قاسم دحمان، "السياسة الخارجية الروسية في أسيا الوسطى والقوقاز".

هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز للتعرف على ملامح تلك السياسة ومحدداتها وآلياتها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول: تناول الفصل الأول ماهية السياسة الخارجية، بينما تناول الفصل الثاني صنع السياسة الروسية في ظل قيادة بوتين، أما الفصل الثالث فقد تناول آسيا الوسطى والقوقاز في ظل الصراع الدولي على المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تواجه روسيا عدة معضلات في تنفيذ السياسة الخارجية الجديدة للرئيس بوتين لعل أولى تلك المعضلات هي المعضلة السكانية والاقتصادية وقد أشار بوتين في خطابه في مايو سنة ٢٠٠٦ أمام البرلمان إلى أن "أكبر مشكلة تواجه البلاد هي مشكلة تراجع عدد السكان"، مشيرا إلى أن عدد السكان البالغ ١٤٣ مليون نسمة يتراجع بمعدل ٧٠٠ ألف نسمة سنويا، وهذا التراجع مؤشر عام على نوعية الحياة في روسيا ومدى قدرتها على دعم سياسة خارجية نشيطة، وثاني المعضلات تمثل في توسع حلف الأطلنطي شرقا في مناطق النفوذ الروسية التقليدية فقد ضم الحلف دول بحر البلطيق الثلاث التي كانت جزءا من الاتحاد السوفيتي ويسعى لضم أوكرانيا، كما أنه يلعب أدوارا عسكرية في المحيط الخارجي لروسيا، خاصة في أفغانستان (الوجود العسكري)، وبعض دول آسيا الوسطى (مشروع المشاركة من أجل السلام)، وفى بعض دول القوقاز، فيما يشبه إعادة تطبيق لإستراتيجية الاحتواء التي طبقتها الولايات المتحدة إبان الحرب البارد.[١٢]

3- Mariya Y. Omelicheva, "Russia's Foreign Policy in Central Asia".

هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة عامة وشرحًا للسياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى مع التركيز على التعاون الأمني، والتعاون في مجال الطاقة، والعلاقات التجارية والاقتصادية، وجهود روسيا للحفاظ على جاذبيتها باعتبارها الشريك الأول لدول آسيا الوسطى. تمثلت إشكالية الدراسة في: ما هي ملامح السياسة الخارجية

الروسية في آسيا الوسطى، وتم استخدام عدسات النظرية البديلة لتقييم نجاحات روسيا وإخفاقاتها في المنطقة، وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور: تناول المحور الأول شرح سياسة روسيا الخارجية في آسيا الوسطى، بينما تناول المحور الثاني الدوافع الأمنية لسياسة روسيا الخارجية في آسيا الوسطى، أما المحور الثالث فتناول مبادرات الطاقة الروسية في آسيا الوسطى، بينما تناول المحور الرابع المشاركة الاقتصادية لروسيا مع آسيا الوسطى، أما المحور الخامس فتناول "القوة الناعمة" في سياسة روسيا الخارجية في آسيا الوسطى، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن السياسة الخارجية الروسية شهدت تحولًا بارزًا في آسيا الوسطى تحت قيادة بوتين، بعد تراجع الاهتمام بها في التسعينيات، كما أصبحت المنطقة ساحة إستراتيجية لروسيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ما دفعها لتعزيز تعاونها الاقتصادي، حيث تضاعفت تجارتها ثلاث مرات، كما موّلت موسكو مشاريع صناعية واحتفظت بسيطرتها على قطاعي الطاقة والنقل، كما عززت روسيا تعاونها العسكري والاستراتيجي مع دول المنطقة.[١٣]

4- **Agata Włodkowska-Bagan, "Russian Foreign Policy towards Central Asia".**

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه آسيا الوسطى ومدى تحقيق أهدافها في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك للإجابة على السؤال الرئيسي: ما هو المجال الأكثر فعالية للنشاط الروسي في آسيا الوسطى؟، حيث اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على التساؤل، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور: تناول المحور الأول العقلانية وراء الاهتمام الروسي بآسيا الوسطى، بينما تناول المحور الثاني أهداف ومصالح الاتحاد الروسي في آسيا الوسطى، أما المحور الثالث فتناول مجالات النشاط الروسي في آسيا الوسطى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه نتيجة لإنشاء التعددية الجيوسياسية على كامل أراضي ما بعد الاتحاد السوفييتي، يظهر أن موقف آسيا الوسطى، بما في ذلك روسيا، معرض للخطر، وللتصدي لهذا الاتجاه، تستخدم روسيا كل الوسائل المتاحة، لتحقيق هدفها الرئيسي، أي الحد من نفوذ بعض الدول في المنطقة، (الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص)، تحاول روسيا تشكيل تحالفات على سبيل المثال مع الصين وإيران، كما أنه لا يبدو أن مثل هذه التحركات تحقق المكاسب المتوقعة في الأمد البعيد. إن نمو أهمية الجمهورية الصينية بالإضافة إلى طموحات إيران النووية، يهدد المصالح الروسية في المنطقة ايضًا.[١٤]

تقسيم الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور يتناول المحور الأول مؤسسات صنع القرار في السياسة الروسية، بينما يتناول المحور الثاني محددات السياسة الخارجية الروسية، أما المحور الثالث يتناول آليات السياسة الخارجية الروسية، بينما المحور الرابع فيتناول التنافس الدولي في آسيا الوسطى والموقف الروسي من ذلك التنافس.

المحور الأول: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الروسية.

أولًا المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الروسية:

١- السلطة التنفيذية:

أ- الحكومة:

تتمتع روسيا بنظام حكم شبه رئاسي أو مختلط، حيث يتولى الرئيس مسؤولية صنع السياسة الخارجية ويمثل الدولة في الشؤون الدولية، بمساعدة جهاز استشاري من الخبراء. يُمنح الرئيس المنتخب بأغلبية واسعة صلاحيات كبيرة، أبرزها إعلان الحرب والسلم، وتستمر ولايته ست سنوات مع برلمان مدته خمس سنوات. بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، انتقلت الهيمنة السياسية من الحزب الشيوعي إلى مؤسسة الرئاسة. منذ مطلع الألفية، تبادل بوتين وميدفيديف الأدوار في الحكم، مما يعكس طبيعة المشهد السياسي الروسي. تشمل صلاحيات الرئيس إعلان الحرب، حل البرلمان، تعيين الحكومة، والإشراف على حكام الأقاليم.[١٥]

أ- وزارة الخارجية:

تأتي وزارة الخارجية بعد مؤسسة الرئاسة في صنع القرار بالسياسة الخارجية الروسية، حيث يعتمد دور وزير الخارجية على علاقته برئيس الحكومة (رئيس الوزراء الروسي). لا يمكن للوزير وضع سياسات دون موافقة رئيس الحكومة، وتكمن أهميته في منصبه ودور وزارته في تنفيذ السياسة الخارجية. تعمل السفارات على جمع المعلومات عن الدول المختلفة، وتحللها الوزارة عبر خبراء متخصصين قبل رفعها للوزير مع توصيات. في النهاية، يحدد رئيس الدولة السياسة الخارجية، بينما تتولى وزارة الخارجية تنفيذها.[١٦]

ب- الاستخبارات:

يحدد رئيس الدولة توجهات جهاز الاستخبارات لدعم النظام داخليًا وخارجيًا، بمساندة أجهزة أخرى، بهدف حماية الأمن والمصالح الوطنية. يتولى الجهاز جمع المعلومات لمكافحة تجارة الأسلحة والمخدرات،

ومحاربة الإرهاب والجرائم، والتصدي لاستخبارات الدول المعادية. تأسس لأول مرة عام ١٩١٧، برئاسة "فليكس دزر سنسكاى ولينين"، وتفكك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، ثم أُعيد تأسيسه عام ١٩٩٥، تحت اسم FSB. يُعد من أقوى أجهزة الاستخبارات عالميًا، ويتفرع منه جهاز معني بالاستخبارات الخارجية لتعزيز علاقات روسيا الاقتصادية والسياسية.

٢- السلطة التشريعية:

السياسة الخارجية في معظم الدول من صلاحيات السلطة التنفيذية، لكن البرلمان يمارس دورًا رقابيًا عليها. في روسيا، يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس الفيدرالية (١٧٨ عضوًا يمثلون الوحدات الإدارية) ومجلس الدوما (٤٥٠ نائبًا بنظام القوائم المختلطة). تلعب السلطة التشريعية دورًا مهمًا في الدبلوماسية البرلمانية لدعم السياسة الخارجية الروسية، حيث لا تقتصر على استكمال الدبلوماسية الرسمية بل تمهد لها الطريق. تبرز لجان الشؤون الدولية والخارجية في هذا الدور من خلال لجان الصداقة، الانضمام للمنظمات البرلمانية، وإصدار البيانات، كما يشارك البرلمانيون الروس في صياغة قرارات المنظمات الدولية لحشد التأييد للمواقف الروسية، مثل قرار الاتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠١٧ بشأن منع التدخل الأجنبي.[١٧]

٣- السلطة القضائية:

تتكون السلطة القضائية في روسيا من: المحكمة الدستورية، والمحكمة العليا، ومحكمة التحكيم العليا، والمحاكم الاتحادية الأدنى، كما تشمل مجموعة من القضاة يُعيَّنون من قِبَل المجلس الاتحادي بتوصية من الرئيس. تتمتع تلك المحاكم بسلطة تفسير القوانين أو إلغاء القوانين التي يرونها غير دستورية، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي يبرمها الرئيس مع الدول الأخرى.[١٨]

ثانيًا المؤسسات غير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الروسية:

تضم المؤسسات والأطراف التي تعمل خارج الحكومة ولها تأثير على عملية صنع القرار في السياسة الداخلية والخارجية للدولة. من أهم هذه المؤسسات المؤثرة على صانع القرار، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، ووسائل الاعلام والرأي العام.

تلعب المؤسسات غير الرسمية دورًا مهمًا في صنع السياسة الخارجية الروسية، حيث تؤثر الأحزاب السياسية، وخاصة حزب روسيا الموحدة الحاكم، على توجهات الكرملين من خلال دعم سياساته الخارجية داخل البرلمان.[١٩]

تسعى جماعات المصالح، مثل الشركات الكبرى في قطاعي الطاقة والدفاع، إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. كما يشكل الرأي العام والإعلام، خاصة القنوات الحكومية مثل RT وسبوتنيك، أدوات تعبئة وتوجيه لدعم السياسة الخارجية الروسية وتعزيز سرديتها عالميًا. تلعب مراكز الفكر، مثل مجلس الشؤون الدولية الروسي (RIAC) ومعهد العلاقات الدولية بموسكو (MGIMO)، دورًا في تقديم دراسات وتحليلات تسهم في صنع القرار عبر تقديم توصيات لصانعي السياسة. يعكس هذا التفاعل بين الفاعلين غير الرسميين والكرملين تداخلاً بين المصالح الداخلية والتوجهات الخارجية لروسيا.[٢٠]

خلاصة المحور الأول:

مما سبق يتضح بأن عملية صنع السياسة الخارجية الروسية تعكس تفاعلاً معقدًا بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مما يبرز الطبيعة المركزية للنظام السياسي الروسي ودور الرئيس كمحور أساسي في توجيه السياسة الخارجية وتلعب المؤسسات التنفيذية، مثل الرئاسة ووزارة الخارجية وأجهزة الاستخبارات، دورًا رئيسيًا في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات الدبلوماسية والأمنية، بينما يساهم البرلمان عبر الدبلوماسية البرلمانية في دعم توجهات الدولة على الساحة الدولية، كما لا يمكن إغفال الدور الرقابي للسلطة القضائية في التصديق على المعاهدات وضمان توافق السياسات مع الدستور وعلى الجانب الآخر، تؤثر المؤسسات غير الرسمية، مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والإعلام ومراكز الفكر، على عملية صنع القرار من خلال توجيه الرأي العام وصياغة الخطاب السياسي، وهو ما يعكس مزيجًا من التأثيرات الداخلية والخارجية التي تصوغ السياسة الخارجية الروسية وفي ظل التحولات الجيوسياسية العالمية، تظل روسيا تعتمد على هذا المزيج من العوامل المؤسسية وغير المؤسسية لتعزيز نفوذها الدولي وحماية مصالحها الاستراتيجية، مما يعكس ديناميكية المشهد السياسي الروسي وقدرته على التكيف مع التحديات المتغيرة.

المحور الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى.

هناك مجموعة من المحددات التي تتأثر بها السياسة الخارجية لأي دولة، قد تنبع تلك المحددات من البيئة الداخلية ممثلة في "القيادة السياسية – النخبة الحاكمة – الأحزاب السياسية – جماعات المصالح"، وقد تنبع محددات السياسة الخارجية للدولة من البيئة الخارجية المحيطة بالدولة، سواء كانت نابعة من البيئة الإقليمية للدولة أو النظام الدولي بشكل عام.

كما تمتلك آسيا الوسطى الكثير من العوامل الاقتصادية والاستراتيجية التي تجعل العديد من القوى الدولية أن تسعي بكل اهتمامها للتواجد داخل تلك البلاد والعمل على إقامة علاقات تعاون مختلفة مع بلدان آسيا الوسطى، وتسعي القوى الدولية الكبرى بشكل أو بآخر إلى جذب شعوب ودول المنطقة إليها:[٢١]

أولًا: محددات السياسة الخارجية الروسية.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أكمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية.

١-المحددات الداخلية لسياسة روسيا الخارجية:

المحددات الداخلية هثي التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سيا ستها الخارجية ويقصد بها العوامل التي تنبع من داخل الدولة الروسية ولديها القدرة على التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، سواء كانت هذه العوامل مباشرة أو غير مباشرة، تابعة للقطاع الرسمي للدولة أم أنها تابعة للقطاع الخاص أو المجتمعي، ومن أهم هذه العوامل:[٢٢]

أ- محدد الموقع والمساحة:

تعد روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ ١٧,٠٧٥,٤٠٠ كيلومتر مربع. تمتد بين قارتي أوروبا وآسيا، حيث تحدها من الشرق بحار بيرنج وأخوتسك واليابان المتفرعة من المحيط الهادئ، ومن الغرب بيلاروسيا ولاتفيا وإستونيا وخليج فنلندا والنرويج. يحدها من الشمال بحار بارنتس وكارا ولابتيف وشرق سيبيريا وتشوكوتكا، المتفرعة من المحيط المتجمد الشمالي. أما من الجنوب، فتجاور الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا والبحر الأسود.[٢٣]

ب- المحدد السكاني:

يؤثر المحدد السكاني على السلوك الخارجي لروسيا، حيث يبلغ عدد سكانها ١٤٤.٢ مليون نسمة وفقًا لإحصائيات ٢٠٢٢. يتميز المجتمع الروسي بتعدد العرقيات، مما يؤدي إلى ظهور جماعات مصالح تؤثر على السياسة الخارجية، إذ توجد ١٣٠ جماعة عرقية. يشكل الروس ٨١.٥٪ من السكان، بينما تمثل باقي

المجموعات ١٨.٥٪، أبرزها التتار (٣.٨٪) والأوكرانيون (٣٪)، كما تشهد روسيا تنوعًا دينيًا، حيث تعد المسيحية الأرثوذكسية والإسلام الأديان الرئيسية.

ج- المحدد الاقتصادي:

شهد الاقتصاد الروسي تحوّلًا نحو اقتصاد السوق، ما جعله جاذبًا للاستثمارات ومندمجًا في الاقتصاد العالمي. تُعد روسيا من أكبر منتجي النفط والغاز، وتعتمد عليهما كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث تهيمن "روسنفت" و"غازبروم" على القطاع وتستخدمه موسكو كأداة إستراتيجية في سياستها الخارجية. رغم جهود التنويع، لا تزال المواد الخام تمثل ٨٠٪ من الصادرات، ما عزز مكانة روسيا في التجارة العالمية. تشكل التجارة الخارجية ٢٠٪ من إيرادات الميزانية، وروسيا ضمن أكبر عشر اقتصاديات عالميًا. عززت موسكو نفوذها عبر هيمنتها على قطاع الطاقة، مما رسّخ موقعها كقوة عظمى في هذا المجال.[٢٤]

د- المحدد العسكري:

رغم التحولات في النظام الدولي منذ ١٩٩١، لا تزال الترسانات النووية الأمريكية والروسية تتجاوز باقي القوى النووية الكبرى. تسعى روسيا للحفاظ على تكافؤها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، مستندة إلى قدراتها النووية والعسكرية المتطورة. تحتل المرتبة الثانية عالميًا في القوة العسكرية وفي صادرات الأسلحة، حيث تزود دولًا مثل الهند والجزائر ومصر وسوريا بتكنولوجيا متقدمة. ورغم العقوبات الغربية، تحافظ روسيا على نفوذها عبر تسويق أسلحتها وتعزيز علاقاتها السياسية، كما يعد نمو قدراتها العسكرية دافعًا لتحديث عقيدتها العسكرية، حيث أعادت موسكو النظر فيها عام ٢٠١٤ لمواكبة التحديات الجديدة.[٢٥]

هـ- محدد القيادة السياسية:

يشير محدد القيادة السياسية إلى الدور الذي يقوم به فرد في قمة الهرم الوظيفي، مستفيدًا من الموارد المتاحة لممارسة القيادة المسؤولة على نطاق واسع. تؤثر القيادة السياسية بشكل حاسم في صنع القرار بالسياسة الخارجية، إذ لا تتحدد السياسة الخارجية فقط بالعوامل الداخلية والخارجية، بل أيضًا برؤية القائد وصناع القرار. تتشكل هذه الرؤية بناءً على دوافع القائد الذاتية، سواء الموروثة أو المكتسبة. كما تلعب خصائص شخصيته وتصوراته الذهنية دورًا في توجيه السياسة الخارجية.[٢٦]

و- الأحزاب السياسية وجماعات المصالح:

تلعب جماعات المصالح والأحزاب السياسية دورًا مهمًا في تحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية، حيث تسعى هذه الجهات للتأثير على صناع القرار وفقًا لمصالحها الاقتصادية والأيديولوجية. تبرز الشركات الكبرى، خاصة في مجالات الطاقة والدفاع، كجهات ضغط قوية تدفع نحو سياسات تعزز نفوذها الدولي، كما تساهم الأحزاب السياسية، لا سيما حزب "روسيا الموحدة"، في دعم سياسات الكرملين التي تعكس رؤيته الاستراتيجية. إضافة إلى ذلك، تلعب النخب الاقتصادية والعسكرية دورًا في توجيه العلاقات الدولية وفقًا لأجنداتها. ورغم هذا التأثير، يبقى القرار النهائي بيد القيادة العليا، التي توازن بين هذه الضغوط والمصالح القومية.[٢٧]

٢-المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية:

تعتبر النسق الدولي والإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول فإن نمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، ولذلك يدفع صانعي القرار في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول.

أ- أهمية آسيا الوسطى لدى روسيا.

تعتبر روسيا دول آسيا الوسطى امتدادًا تاريخيًا وجغرافيًا لها، وترى أنها منطقة نفوذ إستراتيجي لا يجب أن ينافسها فيها أحد. وتعزز نفوذها عبر التكتلات الاقتصادية مثل منظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأوراسي، إلى جانب دورها في الأمن الجماعي ضمن رابطة الدول المستقلة. تنظر دول آسيا الوسطى إلى روسيا كضامن أساسي للأمن الإقليمي، خاصة في مواجهة القوى الجديدة، وتستند موسكو في تعميق نفوذها إلى عوامل عدة، أبرزها انتشار اللغة الروسية، الروابط الاقتصادية، والتقارب الاجتماعي والثقافي رغم الاختلافات الدينية.[٢٨]

المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى: تسعى روسيا إلى احتواء العنف وعدم الاستقرار في آسيا الوسطى لمنع تمدد الإسلام الراديكالي الذي قد يهدد مصالحها، وتعمل سياستها الخارجية على الحد من انتشار الإسلام في المنطقة، خاصة بعد فشل الأيديولوجية الشيوعية والدعاية الغربية ضده. فهدفها الرئيسي هو الحفاظ على الاستقرار وضمان استمرار نفوذها الإقليمي.

ب- المحدد الإقليمي لسياسة روسيا الخارجية:

تلعب دول المجال الإقليمي لروسيا دورًا محوريًا في سياستها الخارجية بسبب أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية، خاصة دول آسيا الوسطى والقوقاز. تسعى روسيا لحماية مصالحها دون استنزاف مواردها، مما دفعها لاعتماد نهج براغماتي يركز على أهداف محدودة، مثل تعطيل انضمام أوكرانيا للناتو، كما تستخدم تكتيكات الحرب الهجينة، مثل توظيف الميليشيات والحرب الإلكترونية، والاعتماد على وكلاء محليين بدل التدخل المباشر. إضافةً إلى ذلك، تناور روسيا خارجيًا لتحقيق مكاسب داخلية، كما فعلت في سوريا لتقويض العزلة الغربية وتأمين مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.[٢٩]

ج- المحدد الدولي للسياسة الخارجية الروسية:

تشمل المحددات الدولية عوامل مثل هيكل النظام الدولي، ومحور العلاقات، حيث تؤدي التحولات في النظام الدولي إلى تغييرات في السياسة الخارجية للدول، خاصة عندما تكون هذه التحولات هيكلية طويلة الأمد. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت روسيا بقيادة بوتين إلى تقليل الهيمنة الأمريكية واستعادة نفوذها الإقليمي، مما انعكس على سياستها الخارجية. تداخلت مراكز القوة عالميًا، وسعت روسيا إلى بناء نظام متعدد الأقطاب، معارضةً التوجهات الأمريكية، كما ظهر في رفضها الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كما عززت روسيا نفوذها الإقليمي وعارضت توسع الناتو نحو حدودها الغربية.[٣٠]

خلاصة المحور الثاني:

ختامًا، تمثل السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى انعكاسًا لمحددات داخلية وخارجية متشابكة، حيث تؤثر الجغرافيا الشاسعة، والموارد الاقتصادية، والقوة العسكرية، والتركيبة السكانية المتنوعة في توجهات موسكو الإقليمية والدولية وبفضل موقعها ومساحتها، تحتفظ روسيا بحدود ممتدة مع آسيا الوسطى، مما يعزز من أهمية هذه المنطقة كامتداد استراتيجي لأمنها القومي، كما أن الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة يمنحها نفوذًا اقتصاديًا قويًا، تستخدمه كأداة للضغط السياسي وإضافةً إلى ذلك، تسهم القيادة السياسية، والأحزاب، وجماعات المصالح في رسم سياسات تتماشى مع طموحات روسيا كقوة عظمى، أما على الصعيد الخارجي فإن التنافس الدولي، والتفاعلات مع القوى الكبرى، والتغيرات في النظام العالمي، تدفع موسكو إلى تبني سياسات تجمع بين الهيمنة الإقليمية والتعاون الدولي وتظل آسيا الوسطى ساحة تنافس حيوي لروسيا، حيث تسعى للحفاظ على نفوذها عبر الأدوات الاقتصادية، والأمنية، والثقافية، مدركةً أن أي تراجع في هذه المنطقة قد يفتح المجال لقوى أخرى وفي النهاية، تبقى سياسة روسيا الخارجية مزيجًا من البراغماتية

والاستراتيجية طويلة الأمد، تهدف إلى تعزيز مكانتها في مواجهة التحديات الداخلية والدولية، وضمان استمرار نفوذها في فضائها الجيوسياسي التقليدي.

المحور الثالث: آليات السياسة الخارجية الروسية.

تستخدم الدول آليات مختلفة لتنفيذ سياستها الخارجية وفقًا لقدراتها وأهدافها، دون اشتراط تقليل الخسائر. يتأثر اختيار الأداة بعوامل مثل أيديولوجية النظام، القوة المعنوية والمادية، وكفاءة القيادة. قد تعتمد الدولة على آلية واحدة أو مزيج من الآليات لتحقيق أهدافها في علاقاتها الدولية، ومن تلك الآليات ما يلي:[٣١]

أ- الآلية الدبلوماسية:

تُعد الدبلوماسية من أهم آليات صنع السياسة الخارجية، وقد تطورت عبر الزمن لتصبح أكثر سرعة وعلنية بفعل التغيرات المجتمعية والتكنولوجية. ورغم التطورات، لا تزال الدبلوماسية تحتفظ بجوهرها في تحقيق مصالح الدول، وتعتمد فعاليتها على دعم الأدوات العسكرية والاقتصادية. يرتبط نجاحها بقوة الدولة، كما يظهر في النفوذ الروسي عالميًا وإقليميًا. تستخدم روسيا الدبلوماسية لتجنب اللجوء إلى القوة العسكرية، كما حدث قبيل الغزو الأمريكي للعراق عندما اقترح بوتين على صدام التنحي لتفادي الحرب، لكن رفضه أدى إلى فشل المساعي الدبلوماسية.[٣٢]

ب- الآلية العسكرية:

تُستخدم الآلية العسكرية كخيار أخير في تنفيذ السياسة الخارجية، إذ تعكس السلوك السياسي للدولة، ولا تُحسم نتائج الحروب بعامل واحد بل بمجموعة عوامل متداخلة. أدركت الدول بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة أن الأداة العسكرية تُستخدم بعد استنزاف الوسائل الأخرى، كالعقوبات الاقتصادية. تعتمد روسيا اليوم على القوة العسكرية للردع وحماية مصالحها، مستفيدةً من إرثها السوفيتي في التكنولوجيا النووية والتسلح المتقدم. بدأت منذ ٢٠١١ خطة لتعزيز قدراتها العسكرية، خاصة بعد تدخلها في جورجيا عام ٢٠٠٨، كما دفعتها التحديات الأمنية بعد ١١ سبتمبر إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في آسيا الوسطى ضمن التنافس الدولي.[٣٣]

ج- الآلية الاقتصادية:

تستخدم الدول الآلية الاقتصادية بطرق مختلفة، سواء بفرض العقوبات لتحقيق مصالحها، كما تفعل الولايات المتحدة، أو بتقديم المساعدات لدعم سياسات معينة. يتأثر صنع القرار في السياسة الخارجية بعدة

عوامل، تشمل المؤسسات والآليات المستخدمة. يعتمد بوتين بشكل أساسي على الدبلوماسية مدعومة بالأداة الاقتصادية نظرًا لأهمية الموارد الطبيعية في مناطق نفوذ روسيا. في السنوات الأخيرة، زاد الاعتماد على الأداة العسكرية من خلال تطوير التكنولوجيا النووية وزيادة الإنفاق الدفاعي، كما نشرت روسيا قواتها في مناطق نفوذها مثل آسيا الوسطى وسوريا والعراق لحماية مصالحها.[٣٤]

خلاصة المحور الثالث:

تتجلى السياسة الخارجية الروسية في مزيج متوازن من الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية وفقًا لمتغيرات البيئة الدولية ورغم تفضيلها الدبلوماسية كخيار أولي، فإنها لا تتردد في استخدام القوة العسكرية عند الضرورة، مستفيدة من إرثها السوفيتي وقدراتها النووية، كما توظف الآلية الاقتصادية لتعزيز نفوذها، سواء من خلال العقوبات أو استغلال مواردها الطبيعية ويعكس هذا النهج براعة القيادة الروسية في توظيف أدوات القوة بمرونة، مما يجعل سياستها الخارجية ديناميكية ومتأثرة بالسياقات الدولية والإقليمية، في سعي دائم للحفاظ على مكانتها كقوة عالمية مؤثرة.

المحور الرابع: موقف روسيا من التنافس الدولي في دول آسيا الوسطى.

تلعب روسيا دورًا محوريًا في التنافس الدولي في آسيا الوسطى، حيث تسعى للحفاظ على نفوذها التقليدي في مواجهة تنامي النفوذ الصيني والتحديات الغربية. تنظر موسكو إلى المنطقة باعتبارها مجالًا استراتيجيًا حيويًا، وتعتمد على أدوات متعددة، تشمل التحالفات الأمنية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والمشاريع الاقتصادية في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، لذلك ستتناول الدراسة مواقف تلك الدول ومواقف روسيا منها كالتالي:

أولًا: دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى:

تسعى الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها في آسيا الوسطى مستغلة أهميتها الاستراتيجية لمنع روسيا من استعادة مكانتها كقطب عالمي. أرسلت بعثات لجمع المعلومات عن المنطقة، ووضعت خططًا لتعزيز وجودها على حدود روسيا والصين وإيران. تركز السياسة الأمريكية على دعم صناعة النفط والغاز في دول آسيا الوسطى، مما يساعدها على تقليل الاعتماد على الخليج وتحجيم النفوذ الروسي، كما تستهدف واشنطن استخدام موارد المنطقة كورقة ضغط في مواجهة المنافسين الاقتصاديين والعسكريين. بعد أحداث ١١ سبتمبر، عززت وجودها العسكري بحجة مكافحة الإرهاب، مما أتاح لها توسيع نفوذ الناتو وتأمين مصالحها في الطاقة.[٣٥]

١- أهداف الولايات المتحدة تجاه منطقة آسيا الوسطى:

اتبعت الولايات المتحدة إستراتيجيات متعددة في آسيا الوسطى لتحقيق أهداف اقتصادية، سياسية، وعسكرية، أبرزها اتبعت الولايات المتحدة عدة وسائل لتنفيذ استراتيجيتها في آسيا الوسطى، والتي تهدف منها إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها الحصول على موارد المنطقة كالنفط والغاز الطبيعي بالإضافة إلى ضمان إمداداتها إليها، أما الهدف الأساسي فيتمثل في منع نفوذ الدول المجاورة إلى منطقة آسيا الوسطى وجعل المنطقة ساحة للنفوذ الأمريكي من أجل السيطرة على القوى الإقليمية والتي تريد مزاحمة الولايات المتحدة على الساحة الدولية مثل روسيا والصين، والحصول على إمكانيات المنطقة العسكرية ومنع انتشارها إلى الدول الإقليمية خاصةً الأسلحة والمعدات غير التقليدية والنووية، وتأتي في مقدمة هذه الدول إيران.[٣٦]

٢- موقف روسيا من أهداف الولايات المتحدة في آسيا الوسطى:

سعت روسيا منذ تولي بوتين لتعزيز أمنها القومي عبر استراتيجية شاملة، مؤكدة مكانتها كقوة كبرى رغم التحديات الداخلية. فرفضت التوسع الأمريكي ونفوذ الناتو في محيطها، خاصة في آسيا الوسطى، وعملت على استعادة التوازن بالتعاون مع دول الكومنولث. أدركت روسيا أن القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة تستهدف تطويقها، فسعت لمد نفوذها عبر تحالفات واتفاقيات اقتصادية وعسكرية. تبنت روسيا إستراتيجية "احتواء وتطويق" لمواجهة النفوذ الأمريكي، مستفيدة من موارد آسيا الوسطى وخاصة النفط والغاز. احتفظت بوجود عسكري عبر قواعد في قرغيزستان وطاجيكستان، ومنعت انتشار الأسلحة النووية، كما استخدمت منظمة شنغهاي لتعزيز تعاونها العسكري والاقتصادي. بالإضافة إلى ضغطها على قرغيزستان لإغلاق قاعدة "ماناس" الأمريكية، كما عقدت روسيا اتفاقيات اقتصادية، وخاصة في الطاقة، لتأمين نقل نفط آسيا الوسطى عبر أراضيها، كما عززت نفوذها بالتعاون مع الصين لجعل المنطقة تحت هيمنتها وتقويض النفوذ الأمريكي.[٣٧]

ثانيًا: دور الصين في منطقة آسيا الوسطى:

كانت الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وأقامت علاقات دبلوماسية معها. أكدت الزيارات الرسمية على التعايش السلمي والاستقرار، مما أدى إلى توقيع اتفاقيات عدة، منها ترسيم الحدود والتعاون الأمني والعسكري والتنمية المشتركة. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، زاد اهتمام الصين بالمنطقة، فوضعت سياسة جديدة تراعي التغيرات السياسية. تستند هذه السياسة إلى اعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية، خاصةً مع وجود تركيبة إثنية تمتد نحو إقليم "زينغ يانغ"، كما أن موارد الطاقة في المنطقة عززت من الأهمية الاستراتيجية لها في السياسة الصينية.[٣٨]

١-أهداف الصين تجاه منطقة آسيا الوسطى:

تزايد اهتمام الصين بآسيا الوسطى لأسباب إستراتيجية واقتصادية، حيث يعتبر إقليم "شينجيانج" امتدادًا للمنطقة، مما يثير قلقها من النزعات الانفصالية للإيغور، كما تخشى الصين من الكيانات الإسلامية المستقلة، مثل نظام طالبان، وتبدي قلقًا من التواجد الأمريكي قرب حدودها الغربية. تعد آسيا الوسطى محورًا لمبادرة "الحزام والطريق"، حيث تربط الصين بالخليج وأوروبا، مما يفسر ضخامة الاستثمارات الصينية في البنية التحتية، كما تعتمد الصين على موارد الطاقة في آسيا الوسطى، حيث تمثل مصدرًا قريبًا ومنخفض التكلفة للنفط والغاز. تحرص الصين على دمج اقتصادات المنطقة مع اقتصادها لتنمية أسواق صادراتها واستغلالها كمعبر إلى أوروبا، كما تسعى لتحجيم النفوذ الأمريكي، خاصة مع توسع حلف الناتو في الشرق وتزايد نشاط الشركات النفطية الغربية. تلعب المنطقة دورًا رئيسيًا في التجارة الصينية، حيث توفر طرقًا حيوية لنقل البضائع إلى أوروبا والشرق الأوسط، وعلى الرغم من عدم سعيها للوجود العسكري، تعتبر الصين آسيا الوسطى منطقة نفوذ حيوية تؤثر على أمنها القومي.[٣٩]

٢-موقف روسيا من أهداف الصين في منطقة آسيا الوسطى:

تطورت العلاقات الروسية الصينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث انتقلت من التوتر إلى التعاون مع توقيع اتفاقية الشراكة الثنائية عام ١٩٩٦. تسعى الدولتان إلى تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب لمواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. في هذا السياق، تأسست منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١ لتحقيق أهداف أمنية واقتصادية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز التعاون الاقتصادي، وتشمل الأهداف غير المعلنة للمنظمة الحد من النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وتعزيز التعاون العسكري بين أعضائها، حيث تقدر نفقات روسيا والصين العسكرية في المنظمة بـ ١٢٠ مليار دولار. تحظى الصين بفرصة للاستفادة من إرث الاتحاد السوفيتي لتعزيز اقتصادها وتحقيق الاستقرار الإقليمي، مما يدفعها لبناء علاقات تعاونية مع روسيا ودول الجوار.[٤٠]

في ظل انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا، تستغل الصين تراجع نفوذها في آسيا الوسطى لتعزيز وجودها الاقتصادي والاستراتيجي، حيث أجرت دول المنطقة مناورات عسكرية دون مشاركة روسيا لأول مرة. رغم ذلك، لا تزال روسيا تقدم ضمانات أمنية لدول آسيا الوسطى عبر معاهدة الأمن الجماعي وتمتلك شبكة من القواعد العسكرية هناك. تتبع روسيا والصين نموذجًا تكامليًا، حيث تهيمن روسيا أمنيًا بينما تقود الصين المبادرات الاقتصادية، مثل "الحزام والطريق". ومع أن التوازن بينهما قد يشهد اضطرابات مستقبلية، إلا أن

الصين لا تزال تحترم الدور الروسي في المنطقة، فرغم ثبات حصة روسيا في سوق الأسلحة بالمنطقة، قد تؤدي تنامي القدرات العسكرية الصينية في آسيا الوسطى إلى منافسة مستقبلية.

لا يُتوقع أن تفسر روسيا تصاعد النفوذ الصيني على أنه تهديد مباشر، لكن العلاقة بينهما ستخضع لاختبار مستمر، خاصة مع نتائج الحرب في أوكرانيا، حيث تسعى الصين لتجنب أي تورط عسكري مباشر.[٤١]

ثالثًا: دور الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى:

يدرك الاتحاد الأوروبي الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى ويعتمد على استراتيجية أمنية لتعزيز التعاون معها، خاصة بعد تبني "وثيقة الشراكة الاستراتيجية" عام ٢٠٠٧. في البداية، كان حضوره محدودًا بافتتاح مكاتب في كازاخستان وبيشكيك ودوشنبة، لكنه قدم مساعدات إنسانية وبرامج دعم للدول المستقلة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فبين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٧، قدم الاتحاد ١.٤ بليون دولار كمساعدات مالية، وعين ممثلًا خاصًا لدول آسيا الوسطى عام ٢٠٠٥، مما عزز العلاقات بين الطرفين.

١– أهداف الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة آسيا الوسطى:

يسعى الإتحاد الأوروبي للسيطرة على مصادر الطاقة، خاصة في تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان، لإقناعها بنقل إنتاجها عبر خطوط لا تمر بروسيا، كما وقع الاتحاد اتفاقيات مع تركمانستان عام ٢٠٠٨، لتزويد أوروبا بالغاز عبر خط أنابيب نابوكو، الذي يهدف لتقليل الاعتماد على روسيا، لكنه واجه منافسة من مشروع TAPالمدعوم من أذربيجان. رغم ذلك، ظلت أوروبا تواجه تحديات بسبب تعاملها مع أنظمة غير ديمقراطية في المنطقة.[٤٢]

ضمن جهوده لتعزيز النفوذ، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أوزباكستان، لبحث تأمين النفط واليورانيوم، حيث ارتفعت المبادلات التجارية بين البلدين إلى ٥,٣ مليارات دولار في العام ٢٠٢٢، أهمها في قطاع المحروقات، كما أن كازاخستان توفر ٤٠ في المئة من حاجات فرنسا من اليورانيوم.[٤٣]

تعكس هذه التحركات توجهًا أوروبيًا مشتركًا نحو تعزيز العلاقات مع آسيا الوسطى، نظرًا لأهميتها الاستراتيجية وتداعيات الأزمات الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي.[٤٤]

٢– موقف روسيا من أهداف الاتحاد الأوروبي في منطقة آسيا الوسطى:

تبنى الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته الأولى لآسيا الوسطى عام ٢٠٠٧، لكنه انتقدها لاحقًا لتوزيع الموارد على أولويات واسعة واعتبار المنطقة ككيان موحد بدلًا من دول منفصلة. لذا، أطلق إستراتيجية جديدة عام

٢٠١٩ بعنوان "فرص جديدة لشراكة أقوى"، تضمنت أربعة محاور رئيسية: المرونة، الازدهار، التعاون الإقليمي، وقضايا البيئة.

تتمثل مصالح الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى في كونها موردًا للطاقة ومسارًا تجاريًا مهمًا، خاصةً بعد الحرب الروسية، حيث تعتمد أوروبا على النفط والغاز من المنطقة لتقليل اعتمادها على روسيا. لكن التحدي الرئيسي يكمن في نقل الطاقة، إذ يمر ٨٠٪ من صادرات النفط عبر روسيا.

شهد اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة تطورًا ملحوظًا بعد أن ركّز سابقًا على روسيا والقوقاز، مدفوعًا بثلاثة عوامل: توسع الاتحاد شرقًا، امتداد نفوذه لجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، والتركيز على الأمن في آسيا الوسطى. بعد طرح التوجه الجديد لدى الاتحاد الأوروبي الذي سعى إلى إخراج روسيا من آسيا الوسطى، فشل ذلك التوجه لأن روسيا حضارة تاريخية في بلدان آسيا الوسطى. برغم تراجع نفوذ روسيا في المنطقة، ولكن لا تزال روسيا لاعبًا أمنيًا واقتصاديًا مهمًا، وتمتلك أدوات قوية تعزز مكانتها لدى دول المنطقة وخاصةً الأدوات الاقتصادية الغربية.[٤٥]

أثّرت الحرب الروسية الأوكرانية على علاقات موسكو بدول آسيا الوسطى، حيث سببت اضطرابات اقتصادية وارتفاع أسعار الطاقة، مما أثر على اقتصادات المنطقة المرتبطة بروسيا. كما فرضت الحرب معضلة سياسية على هذه الدول، حيث تسعى للموازنة بين عدم التبعية لموسكو وتجنب إغضاب الكرملين. في المقابل، أتاحت الحرب فرصًا جديدة لدول آسيا الوسطى، حيث أصبحت أكثر أهمية لروسيا المعزولة دبلوماسيًا، ما زاد من اهتمام القيادة الروسية بالمنطقة، كما يتضح من الزيارات والمباحثات السياسية والاقتصادية المتزايدة بين الطرفين.[٤٦]

٣- موقف دول آسيا الوسطى من التنافس الدولي في المنطقة:

تتخذ دول آسيا الوسطى موقفًا متوازنًا تجاه التنافس الدولي في المنطقة، حيث تحاول تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من القوى الكبرى دون الانحياز الكامل لأي منها، لكن مع التأكد على عدم إثارة قلق روسيا، فهي الشريك الرئيسي لتلك الدول، كما تعد هذه الدول نفوذها الاقليمي والأمني، فدول آسيا تدرك حجم القوة الروسية، ولا تريد تكرار تجربة جورجيا وأوكرانيا بالميل تجاه المعسكر الغربي والولايات المتحدة على حساب روسيا، حيث أثبتت الأحداث الأخيرة أن تلك الدول لا يعتمد عليا بشكل كامل في منافسة شاملة ضد روسيا، كما أن دول آسيا الوسطى تميل للتعاون مع الصين حيث أنها الحليف الرئيسي لروسيا في المنطقة.

تقييم السياسة الخارجية الروسية تجاه التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى:

تعدّ السياسة الخارجية الروسية تجاه التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى انعكاسًا لمزيجٍ من المصالح الجيوسياسية، والاقتصادية، والأمنية التي تسعى موسكو للحفاظ عليها في مواجهة قوى دولية منافسة، مثل الصين، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من الروابط التاريخية والثقافية التي تجمع روسيا بدول المنطقة، إلا أن التحديات المتزايدة، مثل النفوذ الاقتصادي الصيني المتنامي ومشاريع البنية التحتية العملاقة ضمن مبادرة الحزام والطريق، تفرض على روسيا إعادة تقييم إستراتيجياتها للحفاظ على نفوذها التقليدي.

روسيا نجحت في البقاء القوة الأمنية الأساسية في آسيا الوسطى عبر عدة وسائل مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) لتعزيز دورها الأمني، حيث تضم عدة دول من آسيا الوسطى، وتوفر روسيا من خلالها الضمانات الأمنية لهذه الدول، مما يحد من نفوذ الغرب، والقواعد العسكرية الروسية: مثل القاعدة العسكرية في طاجيكستان وقاعدة جوية في قيرغيزستان، مما يمنحها وجودًا عسكريًا دائمًا، وقدرة التدخل السريع في الأزمات كما حدث خلال احتجاجات كازاخستان في ٢٠٢٢، حيث أرسلت قوات ضمن "CSTO" للمساعدة في استقرار الوضع.[٤٧]

كما استطاعت تحجيم النفوذ الغربي الأمريكي والصيني في المنطقة من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) لتعزيز التكامل الاقتصادي مع كازاخستان وقيرغيزستان، إلى جانب توظيف الطاقة كأداة ضغط دبلوماسي ومشاريع خطوط الأنابيب كأداة لتعزيز نفوذها، والتجارة الثنائية بالعملات المحلية للحد من تأثير الدولار، حيث عززت موسكو اتفاقيات التجارة مع دول المنطقة بالروبل والعملات المحلية. ومع ذلك، تواجه روسيا تحديات داخلية وخارجية، أبرزها العقوبات الغربية بعد الأزمة الأوكرانية، وتراجع اقتصادها، ما قد يحدّ من قدرتها على تقديم حوافز قوية لدول آسيا الوسطى مقارنةً بالقوى المنافسة.

رغم أن الصين أصبحت شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا لدول آسيا الوسطى عبر "مبادرة الحزام والطريق"، إلا أن روسيا تمكنت من التكيف مع هذا النفوذ عبر التعاون مع الصين بدلًا من مواجهتها، كما يظهر في المشاريع المشتركة للطاقة والبنية التحتية، حيث استخدمت روسيا النفوذ الثقافي واللغوي (الروسية لا تزال لغة مؤثرة في التعليم والإعلام) كوسيلة لتعزيز وجودها.[٤٨]

بناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى تشهد حالة من التكيف مع المتغيرات الدولية، وتسعى للحفاظ على نفوذها التقليدي عبر التحالفات الأمنية والاقتصادية، وقد نجحت بدرجة كبيرة في احتواء التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى وجعل اليد العليا في المنطقة لها، وظهر ذلك واضحًا

بعد اتخاذ حكومة قرغستان قرارًا بإغلاق قاعدة "ماناس" الأمريكية في قرغستان، وإغلاق قاعدة "كارشي" خان آباد في أوزبكستان، وخروج الولايات المتحدة بشكل نهائي من أفغانستان، كما استطاعت روسيا تحجيم الإتحاد الأوروبي بشكل كبير في المنطقة، بينما الصين حتى في رغبتها في كسب مصالح في آسيا الوسطى فهي تتعامل بحذر ولا تزعج روسيا لإنها تعلم أن منطقة آسيا الوسطى هي نفوذ تاريخي للدولة الروسية، فرغم اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات الغربية الأمريكية على روسيا، تظل لروسيا اليد العليا في منطقة آسيا الوسطى.

خلاصة المحور الرابع:

ختامًا، يتضح أن آسيا الوسطى تظل ساحة تنافس استراتيجي بين القوى الدولية الكبرى، حيث تسعى كل من الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي إلى تعزيز نفوذها في المنطقة، بينما تعمل روسيا على الحفاظ على هيمنتها التقليدية عبر أدوات أمنية واقتصادية متعددة. ورغم محاولات واشنطن لاختراق المنطقة من خلال دعم مشاريع الطاقة والتواجد العسكري، إلا أن موسكو نجحت في تقويض هذا النفوذ عبر التحالفات الإقليمية مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، إضافة إلى تعزيز وجودها العسكري والاستراتيجي، أما الصين فقد اعتمدت على نهج تكاملي يعزز الروابط الاقتصادية من خلال مبادرة الحزام والطريق، دون الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا، ما أدى إلى تنسيق غير معلن بين البلدين يوازن بين النفوذ الاقتصادي الصيني والدور الأمني الروسي وعلى الجانب الآخر، يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في تحقيق أهدافه الطموحة، خاصة في ظل استمرار اعتماد دول آسيا الوسطى على البنية التحتية الروسية لنقل مواردها الطاقوية، مما يحد من فرص بروكسل في تقليل النفوذ الروسي هناك وفي ظل التحولات الجيوسياسية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، ورغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها موسكو، لا تزال روسيا تحتفظ باليد العليا في المنطقة، حيث تمكنت من تحجيم النفوذ الأمريكي والأوروبي، بينما تتعامل بحذر مع التقدم الاقتصادي الصيني لتفادي أي تصادم محتمل.

الخاتمة:

تُعد مؤسسات صنع السياسة الخارجية الروسية انعكاسًا لتعقيدات النظام السياسي الروسي، حيث تلعب الرئاسة الدور المحوري في توجيه السياسة الخارجية، مدعومةً بوزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، والبرلمان، فضلًا عن التأثير المتزايد للمؤسسات الاقتصادية وشركات الطاقة الكبرى. تتأثر السياسة الخارجية الروسية بعدة محددات، أبرزها الاعتبارات الجيوسياسية، والمصالح الاقتصادية، والعوامل التاريخية والثقافية، إلى جانب التحديات الأمنية.

تعتمد روسيا على آليات متعددة لتنفيذ سياستها الخارجية، تشمل القوة الصلبة مثل التدخلات العسكرية والدعم الأمني للحلفاء، والقوة الناعمة من خلال الدبلوماسية، والإعلام، والتعاون الاقتصادي، كما تستخدم روسيا سياسة الطاقة كأداة نفوذ رئيسية، مستغلة اعتماد أوروبا على إمدادات الغاز والنفط. في ظل التغيرات الدولية، تسعى موسكو لتعزيز تحالفاتها مع الصين وإيران، وموازنة علاقاتها مع الغرب، مما يعكس براغماتية السياسة الخارجية الروسية القائمة على حماية مصالحها الاستراتيجية وتحقيق نفوذها العالمي.

تبنت روسيا موقفًا حذرًا ومتوازنًا تجاه التنافس الدولي في آسيا الوسطى، حيث ترى في المنطقة امتدادًا استراتيجيًا لنفوذها التاريخي ومجالًا حيويًا لأمنها القومي. رغم سعي الولايات المتحدة لتعزيز نفوذها عبر المبادرات الأمنية والاقتصادية، والصعود الصيني القوي من خلال مشروع الحزام والطريق، والتوجه الأوروبي لتعزيز الشراكة، فإن روسيا لا تزال اللاعب الأبرز بفضل روابطها الأمنية، والاقتصادية، والثقافية العميقة مع دول المنطقة. ومع ذلك، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تآكل بعض نفوذها، حيث بدأت دول آسيا الوسطى تبحث عن بدائل دبلوماسية واقتصادية. رغم هذا التراجع، تستفيد روسيا من التكامل الاقتصادي في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وتسعى للحفاظ على نفوذها من خلال تعزيز التعاون الأمني والتجاري، مع اعتماد نهج براغماتي يسمح لها بالتكيف مع التغيرات الجيوسياسية دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى الأخرى.

المصادر:

١- دحمان، قاسم، (٢٠١٦)، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، إصدارات أي كتب، لندن.

٢- الأغا، وسام خالد، (٢٠١٠) علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية وموقفها من منظمة التجارة العالمية كنموذج (١٩٩٥-٢٠٠٥)، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، القدس.

٣- علو، أحمد، (٢٠١٢) دول آسيا الوسطى أو الستانات الخمسة، مجلة دراسات وابحاث، العدد ٣٢٩، الموقع الرسمي للجيش اللبناني.

٤- نذير، حمدي، (٢٠١٤)، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز العربي الديمقراطي.

٥- عز الدين جميل عطية، نيبال، (٢٠١٤) عمليه صنع القرار في السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا والعراق (١٩٩٠-٢٠٠٧)، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة.

٦- فلاح عودة العضايلة، عبد الله، (٢٠١١) التنافس الدولي في آسيا الوسطى (١٩٩١- ٢٠١٠)، جامعه الشرق الاوسط، كليه الآداب والعلوم، الاردن.

٧- كاطع على، سليم، (٢٠١٧) "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر"، المركز العربي الديمقراطي،.

٨- وناسى، لزهر، (٢٠١٤) "التفاعلات الاستراتيجية في اسيا الوسطى دراسة في العلاقات بين مثلث القوى (الولايات المتحدة. الصين. روسيا)"، جامعة الحاج لخضر باتنة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، العراق.

٩- كاش محمد، رافع مبارك، (٢٠١٣) "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية وانعكاساتها على الساحة الدولية (١٩٩١- ٢٠١٠)"، جامعة الجلفة.

١٠- حسين حافظ، طالب، (٢٠١٢)، "المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز" مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.

١١- قاسم دحمان، مرجع سابق

12- Mariya Y. Omelicheva, (2018) Russia's Foreign Policy in Central Asia, National Defense University.

13- Agate Woodrow's-(2012), Bagan Russian Foreign Policy towards Central Asia, Vistula University.

14- Buszynski, Leszek, (٢٠٠٥) Russia's New Role in Central Asia, University of California Press.

١٥- عيد، عامر، (٢٠٢٠)، "السياسة الخارجية الروسية (١٩٩١-٢٠١٩)" جامعة الإسكندرية، مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية.

١٦- عماد حسني، حسني،(٢٠١٧)، "السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

١٧- الخثلان، صالح بن محمد (٢٠٢٢)، "البرلمان الروسي يدعم السياسة الخارجية والدبلوماسية البرلمانية في خدمة الكرملين"، موقع اراء حول الخليج، متاح على رابط التالي: https://linksshortcut.com/XcuwU

١٨- نجاة، قاسي (٢٠٢٠)، "مبدأ استقلالية الدستوري: الإتحاد الفدرالي الروسي نموذجا"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، م ٤، ع ١.

19- Stephen white, Russians and their party system, DEMOKRATIZATSIYA, at https://linksshortcut.com/CiqiT

٢٠- يسري، داليا، (٢٠٢٠)، "دوائر صنع القرار في روسيا والأدوات المؤثرة في تشكيله"، موقع المرصد المصري، متاح على رابط التالي https://linksshortcut.com/iJXBT

٢١- رحمون، هنده، (٢٠١٧)، "السياسة الخارجية في عهد بوتين: إعادة إحياء الدور العالمي"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر.

٢٢- مهدي، عبد العزيز، (٢٠٢٠)، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة الدراسات الدولية، العدد الخامس والثلاثون.

٢٣- بركات عيد صعايدة، محمد، (٢٠١٨)، "محددات السياسة الخارجية الروسية وموقفها من عملية السلام الفلسطيني-الإسرائيلي"، جامعة الاستقلال، المركز الروسي للعلوم والثقافة بيت لحم، فلسطين.

٢٤- ابراهيم محمد، محمد، (٢٠١٧)، "محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه التحولات السياسية في العالم العربي، (٢٠٠٠-٢٠١٣)"، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، مجلة كلية الدراسات العليا.

٢٥- الشيخ، نورهان، (٢٠٠٠) "دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية دراسة حالة الحالة الروسية، (١٩٨٥-١٩٩٦)"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

26- Legvold, Robert, (٢٠٠١) Russia's Unformed Foreign Policy, Council on Foreign Relations.

٢٧- شلقامي، فرح عماد، (٢٠٢٣)، "تحليل السياسة الخارجية الروسية تجاه أوكرانيا في ضوء بدء العمليات العسكرية ٢٠٢٢"، المركز العربي الديمقراطي.

٢٨- القراله، ذيب اسليم، (٢٠١٩)، "توجهات روسيا الخارجية، من عهد يلتسن حتى ولاية بوتين الثالثة"، مركز المحترفون الدولي للدراسات، متاح على: https://linksshortcut.com/pQEte

29- Michael Mcfaul, Russia's Many Foreign Policies, DEMOKRATIZATSIYA.

٣٠- باجري، محمد خالد تحليل، (٢٠٢٢)، "السياسة الخارجية الروسية"، المركز العربي الديمقراطي.

31- Gidadhubli, R. G, (١٩٩٥) Russia's Economic Relations with Asia, Economic and Political Weekly.

٣٢- رشاد، سوزي، (٢٠٢١)، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، جامعة بني سويف، مجلة كلية السياسة الاقتصاد، بني سويف.

٣٣- طرابيك، أحمد عبدة (٢٠١٩)، "تنافس دولي وإقليمي في آسيا الوسطى يضح تحديات أمام التقارب مع الدول العربية"، مركز الخليج للأبحاث، ع ١٤٢، متاح على: https://linksshortcut.com/JXFaP

٣٤- العضايلة، عبد الله فلاح، (٢٠١١)، "التنافس الدولي في آسيا الوسطى (١٩٩١-٢٠١٠)"، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٣٥- الخثلان، صالح، (٢٠٠٠)، "الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين"، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

٣٦- محمد، سلمان علي، (٢٠١٦)، "التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى (دراسة في المقاصد والنتائج)"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع ١٨.

٣٧- العفوري، مداليا هشام، (٢٠٠٦)، "مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين"، جامعة اليرموك.

٣٨- سليم، محمد السيد: (١٩٩٨)، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الأسيوية، جامعة القاهرة، مصر.

٣٩- أحمد، حميد شهاب، (٢٠٠٥)، "التنافس الدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لأسيا الوسطى"، مجلة دراسات دولية، ع ٢٨، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

٤٠- داود، أوغلو احمد، (٢٠١١)، "العمق الإستراتيجي"، ط٢، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر.

٤١- عبد الباقي، فردوس، (٢٠٢٢)، "دوافع استراتيجية: الصين وثلاثة عقود من العلاقات بآسيا الوسطى"، الدراسات الأسيوي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، متاح على: https://ecss.com.eg/١٩١٧٧/

٤٢- دندن، عبد القادر، (٢٠٢٠)، "حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، الصراع الروسي- الصيني- الأمريكي، مجلة قضايا آسيوية، ع ٣، المركز الديمقراطي العربي، برلين.

٤٣- SWI swissinfo.ch (٢٠٢٣)، ماكرون يواصل في أوزبكستان جولته في آسيا الوسطى، متاح على: https://2h.ae/FAkj

٤٤- الحسيناوي، جعفر بهلول، (٢٠١٩)، اميركا بين القطبية الصلبة والتحديات، مطبعة السيماء، بغداد.

٤٥- مركز المستقبل، (٢٠٢٣)، مُستقبل التنافس الدولي في آسيا الوسطى في ظل تحركات واشنطن، متاح على: https://2h.ae/zEAG

46- BURHANOV, A. (٢٠٠٧) The EU's Strategy in Central Asia: Successes and Failures, Tsentral'naya Aziya i Kavkaz (Central Asia and Caucasus), No.٣(٥١)

٤٧- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس: دار التالة ١٩٩٩، ط٢، ص ١٢٩.

٤٨- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص ١٧٣.